

يقول « مذكرة توضيحية لورقة العمل السعودية المصرية » . أي ان السيد ياسر عرفات اعتبر البحث استكمالاً للوساطة الاصلية ، وليس وساطة جديدة تم على اسس جديدة . ومع ان البنود المطروحة تمثل تعديلاً لاتفاق عمان ، ويستطيع السيد ياسر عرفات بناء على تحويل اللجنة التنفيذية له أن يبحث في تعديله ، الا انه لم يسلم بذلك « رسمياً » . وتضمنت مذكرة عرفات التوضيحية موافقة على ورقة العمل حسب التعديلات السعودية التي ادخلت عليها ، مضافة الى ذلك تغييراً في بندين : الاول يتعلق بتواجد الفدائيين في « مناطق » وليس في « معسكرات » . ويشمل نشاطهم الاعلامي بالتالي المناطق نفسها ، ولا يقتصر على معسكرات الفدائيين . والثاني يتعلق بالمنظمات التي يسري عليها تنفيذ الاتفاقات ، طلبت المذكرة ان تسري الاتفاقيات بالاضافة للمنظمات التي وافقت على الوساطة « عيسى المنظمات التي توافق عليها مستقبلاً » .

وتد كانت النقطة الجوهرية في موقف السيد ياسر عرفات ، أنه وافق على مبدأ تعديل اتفاق عمان ، كما وافق على ورقة العمل المقترحة كأساس للبحث في المرحلة الجديدة من الوساطة ، بالرغم مما تضمنته من تنازل عن حق تمثيل شعب فلسطين ، دون أن يعتبر ذلك بديلاً لاتفاق عمان ، بحيث يبقى الباب مفتوحاً امام بحث جديد فيما يمكن تعديله أو لا يمكن تعديله في الاتفاق المذكور . ويظهر أهمية هذه النقطة فيما بعد ، عندما تبدأ الوساطة جولتها الرسمية من خلال (الأمم) .

أعلن وصفي التل عند وصوله الى عمان ( ١١ ت ١ ) « أن العيقات التي تقف في وجه الوساطة قد زالت ، وربما تكون هناك جولة ثانية من المفاوضات » . ثم أعلنت عمان في ١٩ ت ١ ان السيد ياسر عرفات « وافق على أربعة بنود من مذكرة وصفي التل ( المذكرة المصرية - الأردنية ) واعتبر البنود الأخرى قابلة للتفاوض » . وأعلنت السعودية في نفس اليوم « ان وفدين يمثلان المقاومة والنظام الأردني سيجتمعان قريباً في جدة » . وفي اليوم التالي : صدر أول تعليق فلسطيني رسمي عن الموضوع ، إذ أعلن السيد كمال ناصر الناطق الرسمي بلسان منظمة التحرير « ان وفد المنظمة الذي زار السعودية برئاسة السيد ياسر

عرفات رفض المذكرة الأردنية ، وتقدم بمذكرة تفسيرية لاتفاقي القاهرة وعمان ، واعتبر أي اتفاق يعقد يشمل كل المنظمات العاملة في اطار منظمة التحرير » .

وقد كان مقرراً ان تعقد جولة المفاوضات الجديدة ، يوم ٢ ت ٢ ، الا ان هذا الموعد قد أجل لاسباب لم يعلن عنها ، وتلقت الحكومة الأردنية اشعاراً من الحكومة السعودية يطلب تأجيل سفر الوفد الأردني ، وحين وجه الملك حسين يوم ٤ ت ٢ رسالة الى السيد رياض المفلح رئيس الوفد الأردني في المفاوضات ، قال في رسالته ان هذه الجولة « ربما تكون الجولة الحاسمة والأخيرة » . بينما قال وصفي التل في ٦ ت ٢ « انه اقترح على الحكومة الأردنية شطب ما ترى شطباً من اتفاق عمان ، وذلك لان مفاوضات جدة ستبدأ من هذه النقطة » . وتبرز هذه المقطعات بوضوح جو التفاؤل الذي كان سائداً في اوساط المسؤولين الأردنيين ، وثقتهم بأن المفاوضات المقبلة ، سوف تؤدي الى اتفاق ينسجم مع كامل شروطهم .

بالمقابل ، كانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قد عقدت اجتماعاً في دمشق ، درست فيه اتفاق عمان بنداً بنداً . ( انسحبت الجبهة الشعبية من الاجتماع قبل بدء هذه المناقشة . ولا زال ممثل الديمقراطية صالح رأفت غالباً عن حضور الاجتماعات معتقلاً في سجون الأردن ) ، واتفقت على البنود التي ترفض تعديلها ، ووضعت الصيغة التي تقترحها للبنود التي رأت او من الممكن تعديلها ، وطلبت من وفدها ان يتقيد بذلك بدقة .

#### مجريات الوساطة :

— في ٨ ت ٢ عقد الاجتماع الاول لمؤتمر الوساطة في جدة ، اجتمع اولاً الوسيطان السقاف والخولي . ثم اجتمع السقاف مع رئيس الوفد الفلسطيني السيد خالد الحسن ، ثم عقد اجتماع مشترك تقرر فيه ان يقدم الوفد الأردني مذكرة خطية يحدد فيها المواد التي يرغب بتعديلها في اتفاق عمان ، لتعرض للنقاش في الاجتماع الثاني .

— عقد الاجتماع المشترك الثاني في نفس اليوم ليلاً . حيث قدم الوفد الأردني مذكرته ، ورفضها الوفد الفلسطيني بشدة ، واعتبرها نسفاً — وليس تعديلاً — لاتفاق عمان . وادى هذا التعارض في المواقف الى تأجيل الاجتماعات المشتركة .